إمكانيات التكامل والتبادل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي لدول حوض النيل

منار عزت محمد بيومي وفاء عبد الكريم محمد
باحث أول – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة:

تمثل القارة الإفريقية مجالا خصباً للتعاون والتجارة والاستثمار، ومن دول القارة الاكثر أهمية لمصر لكونها مصدرا لمياه النيل هى دول حوض النيل الاحدى عشر وهى إثيوبيا والسودان وجنوب السودان واريتريا وهي دول حوض النيل الشرقى والتى يأتى من منابعها نحو ٨٦% من مياه النيل ثم دول الهضبة الاستوائية أوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وبوروندى ورواندا. وتفرض الظروف الدولية واهتمامات الامن القومي ضرورة ادارة العلاقات بين دول الحوض فى اطار من التكامل والتعاون وان تكون استراتيجية المياه جزءا من هذه الادارة ، وان يتم دمج سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية مع السياسات المائية لتحقيق الامن الغذائي بحيث تصبح تجارة المياه الافتراضية بين دول الحوض اداة لكفاءة الاستخدام الاقليمى للمياه ، وان يكون التعاون الزراعى الاقليمي بين دول الحوض قائما على اساس الميزة النسبية وتستطيع دول الحوض من خلال نماذج للشراكة ان تجتمع معا فى مشاريع زراعية تهدف الى تحقيق الامن الغذائي خاصة ان المنطقة تحوز امكانات هائلة من الاراضى الزراعية الخصبة ومصادر متعددة للمياه السطحية والجوفية.

مشكلة البحث:

تتمتع مجموعة دول حوض النيل بوفرة في مواردها الطبيعية والبشرية وبمساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة الي جانب وفره الموارد المائية إلا أن معظم دول الحوض مستورده لكثير من المنتجات الغذائية الي جانب ضعف التجارة البينية الزراعية ، والتركيز علي الخلافات المتعلقة بإدارة موارد نهر النيل وبالتالي فإن قيام تعاون مشترك في مشروعات تهدف الي تحقيق الآمن الغذائي لدول الحوض وتحقيق تنمية مستدامة يقوم عليها تبادل تجاري وفقاً للميزة النسبية لكل دولة ويعتبر ذلك امر هام يجب ان تولية الدولية اهمية كبري في المرحلة القادمة

اهداف البحث:

١- استعراض الموارد والإمكانيات الاقتصادية لدول حوض النيل .
٢- تحليل امكانيات التكامل في المشروعات الزراعية.
٣- دراسة فرص التبادل التجاري الزراعي فى دول حوض النيل .

الاسلوب البحثى ومصادر البيانات:

أعتمد البحث على إستخدام أسلوب التحليل الاقتصادى و الاحصائى الوصفى للبيانات المتاحة بدول حوض النيل. كما إعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى والبنك الافريقى للتنمية وغيره امن المصادر، كما تم الإستعانة ببعض الأبحاث،الكتب والرسائل العلمية فى المجال ذات الصلة بموضوع البحث.

نتائج البحث:

أولاً: الموارد الارضية القابلة للزراعة فى دول حوض النيل.

يشير جدول (١) الى أن مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى دول حوض النيل تقدر بنحو ٣ مليون كم٢ عام ٢٠١٤، وتحتل السودان المرتبة الاولى بين دول الحوض من حيث مساحة الاراضى القابلة للزراعة والتى تزيد عن مليون كم٢ وتمثل نحو ٤٥,٨% من مساحة السودان ونحو ٣٦,٧% من مساحة الاراضى القابلة فى دول حوض النيل، تليها تنزانيا حيث تقدر مساحة الاراضى القابلة للزراعة بها بنحو

٣٩٦,٥ ألف كم٢ تمثل ما يقرب من ٤٥% من مساحة تنزانيا ونحو ١٣% من مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى دول حوض النيل، ثم اثيوبيا والتى تبلغ مساحة الاراضى القابلة للزراعة بها نحو ٣٦٢,٦ ألف كم٢ تمثل نحو ٣٦,٣% من مساحتها ونحو ١٢,٢% من مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى دول حوض النيل. ثم كينيا حيث تبلغ مساحة الاراضى القابلة للزراعة نحو ٢٧٦,٣ ألف كم٢ تمثل نحو ٤٨,٥% من اجمالى مساحة كينيا ونحو ٩,٣% من اجمالى مساحة الاراضى القابلة للزراعة على مستوى دول حوض النيل، ثم جنوب السودان تبلغ مساحة الاراضى القابلة للزراعة بها ٢٨٥,٣ ألف كم٢ تمثل نحو ٤٦% من مساحتها ونحو ٩,٦% من اجمالى مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى دول حوض النيل، أما مصر فتبلغ مساحة الاراضى القابلة للزراعة بها نحو ٣٧,٦ ألف كم٢ تمثل نحو ٣,٨% من مساحتها ونحو ١,٢٧% من اجمالى مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى دول حوض النيل. ومن هذا يتضح أن امكانيات التوسع فى الزراعة وتطويرها وزيادة الانتاجية منها يمكن أن يغطى احتياجات دول الحوض جميعاً من كافة السلع والمنتجات الزراعية ويحقق فائضاً كبيراً للتصدير.

جدول رقم (١) المساحة الزراعية فى دول حوض النيل عام ٢٠١٤

الدولة	مساحة الأراضى القابلة للزراعة بالألف كم٢	% مساحة الاراضى القابلة للزراعة من مساحة الدولة	% من إجمالى مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى الحوض
مصر	37.61	3.78	1.27
السودان	1088.15	45.80	36.67
جنوب السودان	285.33	46	9.62
إثيوبيا	362.59	36.26	12.22
كينيا	276.3	48.55	9.31
الكونغو الديمقراطية	262	11.56	8.83
رواندا	18.43	74.69	.620
بوروندى	20.33	79.17	.690
تنزانيا	396.5	44.76	13.36
إريتريا	75.92	75.17	2.56
اوغندا	144.15	71.89	4.86
الإجمالي	2967.31	-	100

Source: African Development Bank Group & African Union Commission &Economic Commission for Africa,African Statistical Yearbook 2016,Addis Ababa, Ethiopia, & different pages.

ثانياً: الناتج المحلى الإجمالي فى دول الحوض ومساهمة الزراعة فيه

تشير بيانات جدول (٢) الى أن الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض بلغ نحو ٧٢٨,٩ مليار دولار يمثل نحو ٣٢,٢٦% من اجمالى الناتج المحلى الإجمالي لافريقيا والبالغ نحو ٢٢٥٩,٥ مليار دولار عام ٢٠١٦. تحتل مصر المرتبة الاولى بين دول الحوض حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالي لها نحو ٣٢٠ مليار دولار يمثل حوالى ٤٣,٩% من اجمالى الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض مجتمعة، وتساهم الزراعة المصرية بنحو ١١,٣% من اجمالى الناتج المحلى لمصر، تليها السودان حيث قدر الناتج المحلى الإجمالي بنحو ١١٠,٤ مليار دولار يمثل نحو ١٥,١% من الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض، وتساهم الزراعة السودانية بنحو ٣٢% من الناتج المحلى السودانى، ثم كينيا والتى بلغ اجمالى الناتج المحلى لها نحو ٧٣,٣ مليار دولار يمثل نحو ١٠,١% من اجمالى قيمة الناتج المحلى لدول الحوض، وتساهم الزراعة فيه بنحو ٣٢,٩%، ثم اثيوبيا حيث قدر الناتج المحلى الإجمالي بها نحو ٧٠,٢ مليار دولار تمثل نحو ٩,٦% من الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض، وتساهم الزراعة بهذا الناتج بنحو ٣٩,٢%. ثم يليها تنزانيا حيث قدر الناتج المحلى الإجمالي بها نحو ٥٠,٦٤ مليار دولار تمثل نحو ٦,٩% من الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض،

وتساهم الزراعة بهذا الناتج بنحو ٣١,٥% ، ثم الكونغو الديمقراطية حيث قدر الناتج المحلى الإجمالي بها نحو ٤٠,٨ مليار دولار تمثل نحو ٥,٦% من الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض، وتساهم الزراعة بهذا الناتج بنحو ٢٠,١%، ثم اوغندا حيث قدر الناتج المحلى الإجمالي بها نحو ٣٠,٩٥ مليار دولار ، ومن الملاحظ أن القطاع الزراعى يساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض (ما عدا مصر)، حيث تبلغ مساهمته نحو ٤٠,٥% فى بوروندى، و ٣٩% فى اثيوبيا، ٣٢% فى كينيا و ٣١,٥% فى تنزانيا وهكذا يبدو ان القطاع يمثل المصدر الرئيسي للدخل القومى لجميع دول الحوض ما عدا مصر الامر الذي يشير الى أن تنمية هذا القطاع وتطويره سيسهم مساهمة حقيقية فى تطوير دول الحوض والنهوض بمجتمعاتها فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

جدول (٢) الناتج المحلى الإجمالي لدول حوض النيل ومساهمة قطاع الزراعة خلال عام ٢٠١٦

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	% من اجمالى الناتج المحلي الإجمالي لدول الحوض	مساهمة الزراعة % من الناتج الإجمالي
مصر	320	43.9	11.3
السودان	110.4	15.1	32
جنوب السودان	16.5	2.3	-
اثيوبيا	70.2	9.6	39.2
كينيا	73.3	10.1	32.9
الكونغو الديمقراطية	40.8	5.6	20.1
رواندا	8.6	1.2	30.2
بوروندى	2.9	0.4	40.5
تنزانيا	50.64	6.9	31.5
اريتريا	4.65	0.6	17.2
اوغندا	30.95	4.2	25.6
الإجمالي	728.94	100.0	-
أفريقيا	2259.5	-	16.4

Source: African Development Bank Group & African Union Commission &Economic Commission for Africa, African Statistical Yearbook 2017,Addis Ababa, Ethiopia, & different pages.

ثالثاً: القوي العاملة والعمالة الزراعية ومعدل البطالة فى دول حوض النيل

يشير جدول (٣) الى ان القوي العاملة كنسبة من السكان (١٥ سنة فأكثر) تسود فى معظم دول حوض النيل عام ٢٠١٥ ، حيث تبلغ نحو ٨٣% من سكان رواندا، ونحو ٨٢% من سكان بوروندىا و اوغندا ٧٨,٤% من سكان اثيوبيا ونحو ٧٧% من سكان ارتيريا ، أما القوي العاملة فى قطاع الزراعة فتبلغ نحو ٩٠% من اجمالى القوى العاملة الكلية فى كينيا و ٨٨,٤% من من اجمالى القوى العاملة فى رواندا، و ٨٧% فى تنزانيا وتتراوح بين ٧٥% الى ٧٨% فى كلا من اوغندا والسودان واريتريا واثيوبيا وبوروندى، ولكنها تنخفض الى ٢٤,٢% فى مصر . ويتضح من ذلك الى ان اغلب القوي العاملة فى دول الحوض تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للعمل مع والدخل. وفى ظل زراعة بدائية تقوم على الاكتفاء الذاتى فمن الطبيعى زيادة معدلات الفقر والدخل المنخفض وهذا يؤكد ان الاتجاه الى تطوير الزراعة فى دول الحوض وتحويلها الى زراعة تجارية تصديرية ربما تكون الوسيلة الوحيدة للنهوض بدول الحوض وتحسين مستويات المعيشة بها وتخفيف وطأة الفقر.

رابعاً: الموارد المائية المتجددة فى دول حوض النيل

يشير جدول (٤) الى ان اجمالى الموارد المائية فى دول الحوض عام ٢٠١٤ تقدر بنحو ٧٤٦٣ مليار م٣، تتميز الكونغو الديمقراطية بأنها صاحبة النصيب الاكبر من الموارد المائية اذا تمثل كمية المياه المتاحة بها من النهر والأمطار نحو ٤٨,٥% من اجمالى مياه الامطار والأنهار بدول الحوض. كما تقدر

كمية الموارد المائية الداخلية نحو ٩٠٠ مليار م٣ تمثل نحو ٧٥,٨% من الموارد المائية الداخلية لدول الحوض، يليها السودان التى تقدر مواردها المائية بنحو ١٠٤٣,٧ مليار م٣ تمثل ١٤% من اجمالى مياه الامطار والنهر لدول الحوض ثم تنزانيا والتى تقدر مواردها المائية بنحو ١٠١٢ مليار م٣ تمثل ١٣,٦% من اجمالى مياه الامطار والأنهار بدول الحوض، ثم اثيوبيا والتى تعد مواردها المائية من الامطار والانهار ٩٣٦ مليار م٣ تمثل ١٢,٥% من اجمالى دول الحوض كما تقدر مواردها الداخلية ١٢٣ مليار م٣ تمثل ١٠,٤% من اجمالى الموارد المائية الداخلية لدول الحوض، اما مصر فتبلغ مواردها المائية من الانهار بنحو ٥٥,٥ مليار م٣ وهى حصتها المائية طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ بينها وبين السودان وتمثل نحو ٠,٧٥ من اجمالى دول الحوض وتبلغ الموارد المائية الداخلية نحو ١,٨ مليار م٣ تمثل ٠,٢% من الموارد المائية الداخلية لدول الحوض. ويبدو واضحا وفرة الموارد المائية الاجمالية لدول الحوض مع الانخفاض الواضح في الموارد المائية المتاحة لمصر وان ازمة ادارة المياه وتقاسمها هى ازمة سياسية قبل ان تكون فنية والأمر بحاجة الى ارادة سياسية تعلى المصالح المشتركة والاستقرار الاجتماعى والسياسي لدول الحوض والتوزيع المنصف

جدول (٣) القوي العاملة والعمالة الزراعية ومعدل البطالة فى دول حوض النيل ٢٠١٥

الدولة	القوى العاملة كنسبة من السكان ١٥ سنة فأكثر	نسبة البطالة % من القوى العاملة	القوى العاملة فى الأنشطة الأولية (الزراعة) %
مصر	43.5	12.1	24,2
كينيا	60.9	9.2	90,2
تنزانيا	76	3.2	87,1
رواندا	82.9	2.4	88,4
أوغندا	81.9	3.6	75,7
السودان	41.6	13.6	76,6
اثيوبيا	78.4	5.5	77,3
الكونغو الديمقراطية	68.4	3.8	54,2
اريتريا	76.9	8.4	77,1
جنوب السودان	-	-	-
بوروندى	82.4	1.5	78

Source: African Development Bank Group & African Union Commission &Economic Commission for Africa, African Statistical Yearbook 2016,Addis Ababa, Ethiopia, & different pages.

جدول (٤) الموارد المائية المتجددة في دول حوض النيل بالمليار م^{3} ٢٠١٤

الدولة	الأمطار والأنهار	% من إجمالي دول الحوض	موارد داخلية	% من إجمالي دول الحوض
مصر	55.5	0.7	1.8	0.2
السودان	1043.7	14	9.5	0.8
اثيوبيا	936	12.5	123.2	10.4
كينيا	401.9	5.4	20.2	1.7
الكونغو الديمقراطية	3618.2	48.5	900	75.8
رواندا	31.93	0.4	5.2	0.4
بوروندى	33.9	0.5	3.6	0.3
تنزانيا	1012.2	13.6	82	6.9
اريتريا	45.15	0.6	2.8	0.2
اوغندا	284.5	3.8	39	3.3
الإجمالي	**7463**	**100**	**1187.3**	**100**

المصدر: ١- سماح سيد المرسى (دكتور)،إقتصاديات الطاقة الكهرومائية فى دول حوض النيل (فرص وإمكانات التكامل)، مؤتمر الطاقة والمياه فى دول حوض النيل إمكانات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥

٢- بيانات البنك الدولي.

والعادل طبقاً لعدد السكان والاعتماد على موارد النهر وكمية الامطار والموارد الاخري المتاحة مع الاخذ فى الاعتبار الاستخدامات الحالية للدول وندرة الموارد المائية الداخلية. ولذلك فإن تضمين امن المياه والغذاء ضمن استراتيجية التعامل بين دول الحوض وفى اطار من التآزر بينهما هو السبيل لضمان تحقيق الامن والاستقرار وتحقيق مستوي افضل من الامن الغذائي لدول الحوض من خلال الاستخدام الامثل للموارد وإعلاء مبدأ الميزة النسبية فى توزيعها واستخداماتها فى الزراعة والغذاء ، الامر الذي يتطلب تطبيق نهج الترابط بين قطاعات المياه والغذاء فى اطار سياسات من الادارة للعرض والطلب وكفاءة ألاستخدام كما ان التغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية والغذاء لابد وأن تؤخذ في الاعتبار للمحافظة على استدامة التنمية لكافة دول الحوض .

خامسا :التجارة البينية الزراعية لدول حوض النيل

تعتبر التجارة البينية نشاطا اقتصاديا هاما واداة لربط مصالح الدول بعضها ببعض ويمكن ان تخلق التجارة البينية تكتلات اقتصادية تؤثر بشكل ملموس في التجارة الدولية وعلى المستويين الاقتصادي والسياسي وبالاشارة الي جدول رقم (٥) والذي يبين مصفوفة قيمة التجارة البينية الزراعية لدول حوض النيل الاحدى عشر يتضح ان اجمالي الصادرات والوارادت البينية لدول حوض النيل بلغ حوالي ١,٣ مليار دولار كمتوسط للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ ويمثل نحو ١٢,٣ % من اجمالي صادرات دول حوض النيل مع العالم كما يمثل ٧,٦ % من اجمالي ورادات دول حوض النيل من العالم وهذا يؤكد ضعف التجارة البينية الزراعية بين دول الحوض.

وفيما يتعلق بقيمة التجارة البينية الزراعية الثنائية فإن أهم الدول المستوردة من مصر هي السودان بنحو ١٣٢ مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة المشار اليها يليها كينيا ٥٧ مليون دولار ثم اريتريا ٢٧ مليون دولار واثيوبيا نحو ١٦,٥ مليون دولار واوغندا ١١,٥ مليون دولار ثم تنزانيا نحو ١٠ مليون دولار، أما بقية دول الحوض فالصادرات المصرية لها تتراوح بين ٤ – ٥ مليون دولار وقد بلغ اجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول الحوض كمتوسط سنوي للفترة المشار اليها نحو ٢٦٨ مليون دولار تمثل ٦,٧% من متوسط اجمالي الصادرات المصرية للعالم والمقدر بحوالي ٤,٠٢ مليار دولار سنويا، اما اهم الدول المصدرة لمصر فتأتي كينيا في المرتبة الاولي بصادرات تبلغ قيمتها نحو ١٨٤ مليون دولار تليها اثيوبيا بنحو ٣٦,٧ مليون دولار ثم السودان ٣,٧ مليون دولار واريتريا ٣ مليون دولار واخيرا اوغندا ٢,٤ مليون دولار اما بقية دول الحوض فان صادراتها الي مصر تقل عن المليون دولار سنويا كمتوسط الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥. وتبلغ اجمالي واردات مصر من دول حوض النيل نحو ٢٣٢ مليون دولار سنويا كمتوسط الفترة المشار اليها تمثل نحو ٢,٢ من اجمالي الورادات المصرية الكلية و المقدرة بنحو ١٠,٦ مليار دولار سنويا.

أما اجمالي الصادرات السودانية لدول الحوض فتبلغ نحو ١٩,٢٢ مليون دولار سنويا وتتجه الصادرات السودانية الي اريتريا نحو ١٠ مليون دولار يليها اثيوبيا نحو ٣,٧ مليون دولار ثم مصر نحو ٣,٧ مليون دولار وتمثل الصادرات السودانية لدول حوض النيل نحو ٣,٩ % من اجمالي صادراتها الكلية الزراعية والمقدرة بحوالي ٤٩٥,٧ مليون دولار سنويا . أما الورادات السودانية الزراعية من دول الحوض فتقدر بنحو ٣١٧ مليون دولار تمثل ٢٣% من اجمالي الورادات الزراعية السودانية من العالم والمقدرة بحوالي ١,١ مليار دولار وتأتي أهم الواردات السودانية من مصر نحو ١٣٢ مليون دولار ثم اثيوبيا ١٠٦ مليون دولار يليها كينيا نحو ٤٣ مليون دولار وأوغند نحو ٣٥ مليون دولار، أما كينيا والتي تحتل المرتبة الأولي بين دول الحوض في تجارتها الزراعية حيث بلغ اجمالي الصادرات الزراعية لدول الحوض كمتوسط سنوي خلال الفترة المشار اليها نحو٤٢٨ مليون دولار تمثل نحو ٢٠,٢ % من اجمالي الصادرات الكلية

جدول (٥) مصفوفة قيمة التجارة البينية الزراعية لدول حوض النيل خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) (القيمة بالمليون دولار)

الدول المستوردة / الدول المصدرة	مصر	السودان	كينيا	إثيوبيا	إريتريا	أوغندا	الكونغو الديمقراطية	رواندا	بوروندى	جنوب السودان	تنزانيا	مجموع الصادرات الزراعية البينية	مجموع الصادرات الزراعية الى العالم	%
مصر	-	132.12	57.21	16.45	27.26	11.50	4.20	4.57	5.17	–	9.76	268.24	4018.1	6.7
السودان	3.72	-	1.31	3.74	9.74	.62	-	–	.09	.001	-	19.22	495.7	3.9
كينيا	184.07	42.96	-	3.48	1.10	79.97	14.89	11.74	4.48	28.85	56.44	427.98	2120.6	20.2
إثيوبيا	36.70	106	2.65	-	–	.38	.09	.01	0.02	.65	.15	146.67	1403.8	10.4
إريتريا	3.06	.018	-	-	-	.02	–	–	.0004	–	.001	3.10	3.5	88.6
أوغندا	2.38	934	89.68	.04	.21	-	68.01	–	5.67	–	–	9200	859.5	23.4
الكونغو الديمقراطية	.62	.01	.03	-	–	2.62	-	1.02	.13	–	.01	4.44	36.7	12.1
رواندا	.54	.78	1.56	.001	–	–	68.59	-	2.23	–	–	73.70	182.1	40.5
بوروندى	0.22	.51	.61	.0003	-	1.14	2.28	.86	-	–	1.27	6.89	56.5	12.2
جنوب السودان	–	0	6.68	-	–	–	–	–	–	-	–	6.68	-	-
تنزانيا	.66	.03	54.86	.02	.04	–	57.19	–	13.46	–	-	126.26	1225.9	10.3
مجموع الواردات الزراعية البينية	231.9	317.3	6214	23.73	38.3	96.25	215.25	18.20	31.25	29.50	67.63	1284.1	10402	12.3
مجموع الواردات الزراعية من العالم	10633	4136	1099.2	931.3	86.1	474.5	1049.7	187.4	72.1	-	1083.1	16980	-	-
%	2.2	23.3	19.5	2.5	44.5	20.3	20.5	9.7	43.3	-	6.2	7.6	-	-

Source: http://comstat.comesa.int.

الزراعية لكينيا والمقدرة بنحو ٢,١ مليار دولار وتتجة اهم الصادرات الكينية الي مصر ١٨٤ مليون دولار ثم اوغندا نحو ٨٠ مليون دولار ثم تنزانيا ٥٦ مليون دولار يليها السودان نحو ٤٣ مليون دولار وجنوب السودان حوالي ٢٩ مليون دولار اما الواردات الكينية بدول الحوض فتقدر كمتوسط سنوي ٢٠١٠ – ٢٠١٥ بنحو ٢١٤,٦ مليون دولار وتأتي أهم الواردات الكينية من أوغندا نحو ٩٠ مليون دولار ثم مصر ٥٧ مليون دولار يليها تنزانيا حوالي ٥٥ مليون دولار.

أما اثيوبيا تقدر صادراتها الزراعية لدول حوض النيل بنحو ١٤٦,٦ مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ وتتجه أهم الصادرات الاثيوبية الي السودان ١٠٦ مليون دولار ثم مصر ٣٦,٧ مليون دولار ثم كينيا ٢,٦٥ مليون دولار أما بقية دول الحوض فلا تتجاوز الصادرات الاثيوبية مليون دولار لكل دولة ، وتمثل الصادرات الاثيوبية لدول الحوض نحو ٤,٤% من اجمالي الصادرات الاثيوبية الكلية وبالنسبة لاريتريا فتقدر صادراتها الزراعية لدول الحوض نحو ٣,١ مليون دولار تمثل ٨٨,٦% من اجمالي الصادرات الزراعية الكلية وتحوز مصر على ٣,٠٦ مليون دولار من الصادرات الاريترية اما وارادتها البينية الزراعية من دول الحوض فتقدر بنحو ٣٨,٣ مليون دولار تمثل ٤٤,٥% من اجمالي واردتها الزراعية الكلية والبالغة نحو ٨٦,١ مليون دولار سنويا كمتوسط للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥ .

وفيما يتعلق بأوغندا فتقدر الصادرات الاوغندية الزراعية لدول الحوض بنحو ٢٠١ مليون دولار كمتوسط سنوي يمثل ٢٣,٤ % من اجمالي الصادرات الأوغندية الزراعية الكلية والمقدرة بنحو ٨٥٩,٥ مليون دولار وتتجه أهم الصادرات الزراعية الأوغندية الي كينيا نحو ٨٩,٧ مليون دولار ثم الكونغو الديموقراطية ٦٨ مليون دولار ثم السودان نحو ٣٥ مليون دولار ومصر نحو ٢,٤ مليون دولار أما الواردات الأوغندية الزراعية من دول الحوض فتقدر بنحو ٩٦ مليون دولار تمثل ٢٠,٣ % من اجمالي الورادات الكلية الزراعية الأوغندية والبالغة نحو ٤٧٤,٥ مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة المشار اليها. وتأتي أهم الواردات الأوغندية من كينيا نحو ٨٠ مليون دولار يليها مصر ١١,٥ مليون دولار أما الكونغو الديمقراطية فتبلغ صادراتها الزراعية لدول الحوض نحو ٤,٤ مليون دولار تمثل ١٢,١% من اجمالي الصادرات الزراعية الكلية والمقدرة بحوالي ٣٦,٧ مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة ٢٠١٠– ٢٠١٥. وتتجه أهم صادراتها الي اوغندا نحو ٢,٦ مليون دولار أما الورادات الزراعية من دول الحوض فتقدر بنحو ٢١٥ مليون دولار تمثل نحو ٢٠,٥% من اجمالي الواردات الزراعية الكلية للكونغو والمقدرة بنحو مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة المشار اليها. وتأتي أهم واردات الكونغو الزراعية من رواندا نحو ٦٨,٥ مليون دولار ثم اوغندا ٦٨ مليون دولار وتنزانيا نحو ٥٧ مليون دولار وتبلغ قيمة الصادرات الرواندية لدول الحوض نحو ٧٣,٧ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٥ وتتجه أهم الصادرات الرواندية الي الكونغو نحو ٦٨,٦ مليون دولار أما الواردات فتقدر بنحو ١٨,٢ مليون دولار تأتي أهمها من كينيا ١١,٧ مليون دولار ثم مصر نحو ٤,٥ مليون دولار أما بورندي فتقدر صادراتها لدول الحوض بنحو ٦,٩ مليون دولار وواراداتها حوالي ٣١,٢ مليون دولار وتنحصر تجارة جنوب السودان الزراعية مع كينيا فتصدر لها جنوب السودان بنحو ٦,٧ مليون دولار وتستورد منها بحوالي ٢٩ مليون دولار . أما تنزانيا فتقدر صادراتها الزراعية كمتوسط سنوي خلال الفترة المشار اليها نحو ١٢٦ مليون دولار تمثل ١٠,٣ % من اجمالي صادراتها الزراعية وأهم شركاء تنزانيا الكونغو الديمقراطية ٣٧ مليون دولار وكينيا حوالي ٥٥ مليون دولار ثم بروندي ١٣ مليون دولار أما واردات تنزانيا من السلع الزراعية فتقدر بحوالي ٦٧,٦ مليون دولار تمثل ٦,٢ % من اجمالي واردات تنزانيا من السلع الزراعية والمقدرة بنحو ١,١ مليار دولار سنويا خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥.

وتشير مصفوفة التجارة الزراعية لدول حوض النيل (جدول رقم ٥) الي أن غياب البنية الاساسية والطرق والسكك الحديدية بين دول الحوض جعلت التبادل التجاري الزراعي قائم على ثنائية الجوار الجغرافي فيلاحظ ان قيمة التجارة البينية مرتبطة بالجوار الجغرافي ووجود حدود مشتركة وهذا يدعو الي ضرورة ربط الدول الاحدى عشر بطرق تسهل انتقال السلع والمنتجات الزراعية بين دول الحوض كما تشير المصفوفة ايضا الي ضعف التجارة البينية مقارنة بتجارة كل دولة مع بقية دول العالم وهذا ربما يرجع الي غياب التنسيق والتعاون وبناء سياسات زراعية مشتركة وسياسات تجارية تحفز التبادل السلعي والتجارة البينية وتتضمن تنميتها لصالح دول الحوض.

سادساً: امكانيات التكامل فى المشروعات الزراعية لتحقيق الامن الغذائي بدول حوض النيل

تتمتع دول الحوض بقدر كبير من التنوع فى درجات الحرارة والأمطار والغابات والمراعى والتربة الخصبة التى تساعد على تنوع المنتجات والمحاصيل الزراعية وكذلك تنوع النظم الزراعية من حيث الزراعات المروية والمعمرة والموسمية والرعوية. والزراعة تعد المصدر الرئيسي للدخل لمعظم السكان فى دول الحوض فهى توفر العمل لنحو ٧٥% من السكان وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى الإجمالي لدول الحوض ويمكن أن تسهم الزراعة فى تخفيف حده الفقر كما ان تطور الزراعة وتحديثها سيسهم الى حد كبير فى رفع مستوى المعيشة وخفض تكاليفها وزيادة الصادرات وتحسين كفاءة اقتصاديات دول الحوض، فالتوسع فى الانتاج الزراعى سواء المطري او المروي سيزيد من قدرة اقتصاديات الدول فى التجارة والوصول الى الاسواق سواء الاسواق البينية او الاسواق الخارجية وسيساهم التبادل التجاري فى المزيد من نقل التكنولوجيا والتطور والتحديث للزراعة. وتتمتع دول الحوض بقدرات كبيرة على انتاج فائض من المحاصيل سواء المجموعات الرئيسية للحبوب مثل القمح والذرة والأرز او مجموعات البقول من الفاصوليا والفول السودانى ، او المحاصيل الصناعية مثل البن ، الشاي ، قصب السكر والمكسرات ، وكذلك الفاكهة مثل البرتقال والمانجو والأناناس والخضروات مثل البصل والطماطم. اما نشاط الانتاج الحيواني مثل الابقار والماعز والأغنام وغيرها من المنتجات الحيوانية فان دول حوض النيل تتميز بإمكانات واسعة لزيادة الانتاج منها وخلق قيمة مضافة لهذه المنتجات وتحسين أوضاعها البيطرية والصحية.

وإذا تم خلق اطار للتعاون بين دول الحوض لتطوير الزراعة وتحسين شروط التجارة وتقديم خدمات افضل من الارشاد والبذور والأسمدة والقروض واعتماد الميزة النسبية كأساس للتوسع فإن ذلك سيؤدى الى تراكم قيمة مضافة وتحقيق نمو سريع فى الصناعات الغذائية ويخلق طلب متزايد على المواد الخام والمدخلات الزراعية مما يتيح مزيد من الدخول للمزارعين الامر الذي سينقل الزراعة من حالة الكفاف الى الانتاج على نطاق واسع (الانتاج التجاري).

ويمكن البدء بمشروعات كنماذج للتكامل وقابلة للنجاح على سبيل المثال منطقة التكامل فى وادى حلفا بالسودان والتى بدء التفكير فيها منذ الثمانينيات والتى تتيح نحو ٦ مليون فدان يمكن زراعتها بمحاصيل الذرة الرفيعة والقمح والفول السودانى وبعض الخضروات والفاكهة الى جانب نشاط الانتاج الحيواني مثل تربية الابقار وإنتاج الالبان واللحوم ، اما نشاط الاستثمار فى الانتاج السمكي فيمكن أن تكون تنزانيا وكينيا و أوغندا حيث يتمتعون بسواحل واسعة على بحيرة فكتوريا والمحيط الهندى ، مجالا رئيسيا لزيادة الانتاج السمكى ، وفى أثيوبيا والتى تعد مجالا واسعا لزراعة محاصيل مثل قصب السكر والفاكهة والخضروات والزهور والأعشاب والتوابل والثروة الحيوانية حيث تملك نحو ٥٤ مليون رأس من الماشية والأبقار ونحو ٥١ مليون رأس من الاغنام والماعز فى المساحات الواسعة من المراعى الطبيعية.

كل هذه الفرص وغيرها مجالا لنجاح التعاون المشترك بين دول الحوض لمزيد من التجارة وضمان الامن الغذائي وتحقيق فائض تصديري ويمكن أن تساهم الافكار المصرية بالربط بين دول الحوض والبحر

المتوسط مثل مشروع الربط بين بحيرة فيكتويا والبحر المتوسط كمشروع لربط دول حوض النيل الاستوائية وكذلك مشروع محور التنمية الشرقى للربط بين اثيوبيا والسودان ومصر مجالا لتنشيط الاستثمار والتعاون والتجارة الداخلية والخارجية لدول الحوض ومجالا للانتقال من الصراع والتناحر على ادارة الموارد المائية الى التعاون لمزيد من التنمية ومواجهة الفقر وتحسين الاحوال المعيشية لأبناء دول الحوض. ويحتاج الامر الى ارادة سياسية والانفتاح على قضايا التنمية فى دول الحوض والقارة والى عودة الدور المصري الذي تتبناه مصر حالياً وتعمل الدولة على دعمه والإصرار على تحقيقه كسبيل لضمان الاستقرار وتحقيق الامن والنهوض بشعوب دول الحوض وهذا يحتاج الى تطوير البنية التحتية وإنشاء مشروعات الربط البري والنهري لنجاح هذا التعاون وتحقيق ثماره الحقيقية.

الملخص

تمثل القارة الافريقية مجالا خصباً للتعاون والتجارة والاستثمار ومن دول القارة الاكثر أهمية لمصر لكونها مصدرا لمياه النيل هى دول حوض النيل الاحدى عشر.وتتمثل مشكلة البحث فى ضرورة قيام تكامل زراعي وغذائي يحقق التنمية المستدامة لدول الحوض فى اطار من التعاون القائم علي الميزات النسبية وقيام تعاون تجارى وتبادل للسلع الزراعية فى اطار استثمار بيني تنعكس آثارها الايجابية على الاقليم ويضمن الاستقرار والتنمية لدول الحوض. ويهدف البحث الى استعراض الموارد والإمكانيات الاقتصادية لدول حوض النيل ، وتحليل امكانيات التكامل في المشروعات الزراعية ودراسة فرص التبادل التجاري الزراعي فى دول الحوض. وتشير نتائج البحث الى أن مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى دول حوض النيل تقدر بنحو ٣ مليون كم٢، مما يعزز من امكانيات التوسع فى الزراعة وتطويرها وزيادة الانتاجية منها بما يغطى احتياجات دول الحوض جميعاً من كافة السلع والمنتجات الزراعية ، كما أن أغلب القوي العاملة فى دول الحوض تعتمد علي الزراعة كمصدر رئيسي للعمل والدخل ، كما يقدر اجمالى الموارد المائية فى دول الحوض بنحو ٧٤٦٣ مليارم٣ ،بما يبدو واضحا وفرة الموارد المائية الاجمالية لدول الحوض. تتمتع دول الحوض بقدر كبير من التنوع فى درجات الحرارة والأمطار والغابات والمراعي والتربة الخصبة التى تساعد على تنوع المنتجات والمحاصيل الزراعية ، وتتمتع دول الحوض بقدرات كبيرة على انتاج فائض من المحاصيل والإنتاج الحيواني ، كما يمكن البدء بمشروعات كنماذج للتكامل وقابلة للنجاح على سبيل المثال منطقة التكامل فى وادى حلفا بالسودان والتي بدأ التفكير فيها منذ الثمانينيات والتى تتيح نحو ٦ مليون فدان،اما انشاط الاستثمار فى الانتاج السمكي في كينيا ، الكونغو الديمقراطية ، تنزانيا واوغندا، وفى أثيوبيا والتى تعد مجالا واسع الزراعة محاصيل مثل قصب السكر و الفاكهة والخضروات والزهور والأعشاب والتوابل والثروة الحيوانية حيث تملك نحو ٥٤ مليون رأس من الماشية والأبقار ونحو ٥١ مليون رأس من الاغنام و الماعز فى المساحات الواسعة من المراعى الطبيعية. ومن بين مشروعات التكامل أيضاً مشروع الربط بين بحيرة فيكتويا والبحر المتوسط كمشروع لربط دول حوض النيل الاستوائية وكذلك مشروع محور التنمية الشرقى للربط بين اثيوبيا والسودان ومصر مجالا لتنشيط الاستثمار والتعاون والتجارة الداخلية والخارجية لدول الحوض.

المراجع:

١. البنك الدولى www.albankaldawli.org
٢. حالة الاغذية والزراعة "تسخير النظم الزراعية من أجل تحول ريفي شامل"، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما، ٢٠١٧.
٣. سماح سيد المرسى (دكتور)، إقتصاديات الطاقة الكهرومائية فى دول حوض النيل (فرص وإمكانات التكامل)، مؤتمر الطاقة والمياه فى دول حوض النيل إمكانات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٤. الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦
٥. محمد عبد الحميد أحمد(دكتور)، إمكانات ومحددات التكامل الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، ٢٠١٧.
٦. منار عزت، وفاء عبد الكريم (دكاترة)، الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الاقتصادية فى دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد ٥٨، العدد ٢، ص ص. ١٦١- ١٧٢، ٢٠١٣.
٧. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) http://www.fao.org/faostat
8. African statistical yearbook, 2017.
9. Comstat, http://comstat.comesa.int
10. Demand scenarios for agricultural production in the Nile basin for 2030,food and agriculture organization of the United Nations, land and water development division, Rome, 2000.
11. Water and agriculture in the Nile basin, food and agriculture organization of the United Nations, land and water development division, Rome, 2000.

The possibilities of agricultural integration and trade to achieve food security for the Nile basin countries

Manar Ezzat Mohamed BayomI Wafaa Abdel-Karim Mohamed
Senior Researcher – Agricultural Economics Research Institute

Summary

Africa represents a fertile area for cooperation, trade and investment, where the most important countries to Egypt in Africa are the Nile basin countries. The study aims at identifying the resources and economic potential of Nile basin countries, analyzing the potentials of integration in agricultural projects and studying agricultural trade opportunities between Egypt and Nile basin countries. The results indicate that the area of arable land in Nile basin countries is estimated at 3 million km^2, which enhances the possibilities of expansion and development of agriculture to cover the needs of all Nile basin countries from all goods and agricultural products. Agriculture remains the main source of labor and income for the majority of Nile basin countries. The total water resources in Nile basin countries are estimated at 7463 billion m^3, which clearly shows the abundance of the total water resources. These countries have a great diversity of temperatures, rain, forests, grasslands and fertile soils that help to diversify agricultural products and crops, and have great potentials to produce surplus crops and animal production. The investment in fish production can be in Tanzania, Kenya, and Uganda, where Ethiopia is a large area for growing crops such as sugar cane, fruit and vegetables, flowers, herbs, spices and livestock. Integration projects also include the linking of Lake Vectoya and the Mediterranean Sea as a project to link the countries of the tropical Nile basin, as well as the project of the Eastern Development Axis linking Ethiopia, Sudan and Egypt to stimulate investment, cooperation and trade between Nile basin countries.